

لقد بدأنا للتو عقد العمل لإيصال خطة 2030، والتي هي بمثابة تذكير لنا بأننا مازلنا نمتلك عشر سنوات لتحويل هذا العالم. وفي عقد العمل هذا، لقد تمت دعوتنا لتسريع وتيرة إيجاد الحلول للتطرق للتحديات الرئيسية التي مازالت ماثلة أمامنا، وهي التحديات التي تتراوح بين الفقر، والوصول إلى المساواة بين الجنسين، إلى تلك التي يفرضها تغير المناخ، وانعدام المساواة، والفجوة التمويلية.

وأظهرت دراسة حديثة لمنظمة الأغذية والزراعة، بأننا لم نحرز التقدم المرجو بالنسبة لمعظم المؤشرات ذات الصلة بالتنمية الريفية والأمن الغذائي، لا بل إن وفي بعض الحالات، بدأنا بخسارة المعركة. وبالتالي يتوجب علينا اتخاذ الإجراءات كمسألة في غاية الإلحاح.

وفي هذا السياق نناشد الصندوق للعب دور أكثر نشاطا وفعالية في الحد من الفقر الريفي.

ومن هنا فإننا نندعم الرئيس أنغبو في جهوده الرامية إلى الاستمرار في أخذ تحويل الصندوق إلى مستوى أعمق، بهدف جعل المنظمة مؤسسة قادرة على المساهمة بصورة حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تصميم آليات تمويلية ابتكارية، فمثل هذه الآليات ضرورية بالفعل، ولكنها أيضا تستدعي قدرا ملائما من الحصافة بغية تجنب المخاطر المالية المفرطة.

ويعتبر موضوع الدورة الثالثة والأربعين لمجلس محافظي الصندوق هذا العام وهو: الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030، هاما على وجه الخصوص. فالاستدامة هي المفهوم الرئيسي لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

كذلك فإننا نجد أن المواضيع الأخرى لمناقشات السادة المحافظين ستركز خلال هذه الدورة على مواضيع مساوية في الأهمية، مثل التوجهات الحالية في تمويل التنمية، والرابط القوي بين السلم والتنمية، وعمالة الشباب، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وينبغي ألا يغيب عن نظرنا حقيقة أننا في بداية مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وهي عملية من شأنها أن تساعدنا على تحديد التوجه الذي ستأخذه هذه المؤسسة في السنوات القادمة.

لقد قدمت إسبانيا مؤخرا مساهمة قدرها 600 000 يورو، كمساهمة مالية في الصندوق. وبالتالي فإنها تعود مرة أخرى إلى مسار التعاون المالي الذي أدى إلى جني ثمار كبيرة في الماضي. وعلى الرغم من أن هذا المبلغ متواضع، إلا أنني أعتقد بأنه يعكس التزام إسبانيا بالصندوق الذي قمنا بتوفير مساهمات كبيرة الحجم له. ومن الأمثلة على ذلك، صندوق حساب الأمانة الإسباني، بما قيمته 300 مليون يورو والذي أنشأ قبل عشر سنوات، وساعد على تحويل نموذج عمل الصندوق، ومكنه من تمويل 24 مشروعا في أكثر من عشرين بلدا، أنجز 12 منها بنجاح حتى تاريخه.

وتعمل إسبانيا بصورة نشطة مع الصندوق على التمويل المشترك للمشروعات الإنمائية، وقد تم الاتصال إلى اتفاق في الآراء حول اتفاقية إطار التمويل المشترك التي كنا نعمل عليها خلال الأشهر الماضية، وسوف يتم إضفاء الطابع الرسمي عليها قريبا. وقد تم تحديد المشروعات في ثلاثة بلدان يمكن أن تشكل بداية هذا الجهد التعاوني.

وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب خطة الاتحاد الأوروبي للاستثمار الخارجي، فإن الوكالة الإسبانية للتنمية والتعاون الدولي تقود المبادرة المعروفة باسم InclusiFI، التي يشارك فيها الصندوق، والتي استلمت حتى تاريخه 20 مليون يورو من الضمانات من الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة. وتسعى هذه المبادرة لدعم أصحاب ريادة الأعمال المحلية، وبخاصة الشباب والنساء في أفريقيا وفي البلدان المجاورة للاتحاد الإفريقي، من خلال توفير وصول أكبر لهم للخدمات المالية والمنتجات المالية الجديدة.

وقد صادقت إسبانيا على التوجه الجديد الذي اتخذته الصندوق لإصلاح هيكلته المالية. ونؤمن بأن هذا الإصلاح إنما هو على المسار الصحيح، ومن شأنه أن يساعد على أن يؤدي عمل الصندوق للأثر المرجو منه، مع ضمان استدامته كمؤسسة في الوقت ذاته.

وكجزء من هذا الجهد ولضمان الاستدامة، فإننا نرحب بخطة الصندوق للبدء بالعمل بصورة أوثق مع البلدان متوسطة الدخل، وللعمل بنجاح في هذا النطاق فإنه من الهام توفير خدمات مالية لتلك البلدان تكون ملائمة لها، وفي الوقت نفسه تبقي على التركيز التقليدي للصندوق على البلدان منخفضة الدخل.

إننا نؤمن أيضا بأن زيادة قدرة الصندوق على تعبئة الموارد لا ينبغي أن تكون القوة الوحيدة التي تقود الصندوق قدما، ولا بد من الاستمرار في التركيز على المخرجات، وعلى منح الأولوية للاستثمارات التي تؤدي إلى تغيير فعلي، وإلى نمط الأثر الذي يمكننا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وبخاصة تلك التي تنعكس في الأولويات الشاملة للصندوق في مجالات تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والشباب.

إن حكومة إسبانيا تدعم بصورة نشطة تنفيذ عقد الزراعة الأسرية للفترة 2019-2028، كأداة رئيسية لتحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني، وهو القضاء على الجوع. وعلى هذا المنوال فإننا نرغب في أن نؤكد على حقيقة أنه بإمكان الصندوق أن يلعب دور محوريا من خلال الترويج للزراعة الأسرية، وبالتالي فإننا نناشده لإيلاء الأولوية الأولى للتنفيذ الفعال لهذا العقد على المستوى الإقليمي والوطني والعالمي.

ولا أرغب في أن أختتم حديثي بدون تسليط الضوء على الدعم الذي قدمته إسبانيا لقرار الأمين العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر قمة عالمية لتنظيم الأغذية عام 2021، ويعتبر دور الصندوق في الإعداد لهذه القمة دورا أساسيا، ونرغب في أن نشجعه على الاستمرار في زيادة تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها، ومع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، والدول الأعضاء لضمان أن تساعد هذه القمة على تسريع التقدم المحرز في إدخال التغييرات الضرورية على نظم الأغذية في العالم، بحيث يمكن الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل هذا. وشكرا لكم.